



الأمم المتحدة

لجنة السياسات الإنمائية

تقرير عن الدورة الحادية والعشرين
(١١-١٥ آذار/مارس ٢٠١٩)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، ٢٠١٩

الملحق رقم ١٣



الرجاء إعادة استعمال الورق

لجنة السياسات الإنمائية

تقرير عن الدورة الحادية والعشرين

(١١-١٥ آذار/مارس ٢٠١٩)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٩

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

يتضمن هذا التقرير النتائج والتوصيات الرئيسية التي خلصت إليها لجنة السياسات الإنمائية في دورتها الحادية والعشرين. وقد تناولت اللجنة البنود التالية: الموضوع السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٩، "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة"؛ والاستعراضات الوطنية الطوعية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ ومعلومات مستكملة عن التقدم المحرز في البرنامج المتعدد السنوات بشأن الاستعراض الشامل لمعايير أقل البلدان نمواً؛ ورصد البلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفِعَت أَسْمَاؤها من القائمة؛ واستعراض مدى تطبيق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لفئة أقل البلدان نمواً وتحسين المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً الجاري رفع أسمائها من هذه القائمة والتي رفعت أَسْمَاؤها بالفعل منها؛ والمساهمة في الأعمال التحضيرية القادمة لبرنامج عمل أقل البلدان نمواً.

وفيما يتعلق بموضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، شددت اللجنة على أن المستويات الحالية من عدم المساواة غير مقبولة وغير مستدامة. ويتطلب التحرك نحو الشمولية والمساواة قلب العمليات التي تؤدي إلى إضعاف الناس والمجتمعات رأساً على عقب. وقد تكون التنمية في ظل ظروف تتسم بعدم تقييد السوق وسوء الأطر المؤسسية عاملاً مثبطاً للهمم عندما يتم إقصاء الناس أو عندما تكون المشاركة في النظم الإنتاجية محكومة بظروف تجعل الناس عرضة للخطر، من قبيل العمل بدون أجر. وتشكل مخاطر تغير المناخ عاملاً رئيسياً في إضعاف المجتمعات المحلية، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو من خلال العبء الإضافي الذي تفرضه هذه المخاطر على موارد أفقر الحكومات. ولا يصطدم هذا المزيج من العوامل فقط بمثل العدالة الاجتماعية والإنصاف والاستدامة، بل يغذي أيضاً النزاع وانعدام الأمن. ومع اقتراب موعد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ الذي لا يزيد إلا قليلاً عن عقد من الزمن، وفي ظل التحديات والمخاطر الملحة التي يشكّلها تغير المناخ، أصبحت هناك الحاجة ماسة لإعادة التفكير في العوامل التي تحدد اتجاه الاستثمار والابتكار؛ وفي الشروط التي يتم بموجبها إدماج الأشخاص في نظم الإنتاج والاستهلاك والنظم المالية؛ وتوزيع فوائد النشاط الاقتصادي وتكاليفه ومخاطره. وثمة فرصة سانحة لإحداث تحول قائم على المساواة والإدماج وحقوق الإنسان، تتيح معالجة مسألة تمكين الأشخاص المعرضين لخطر تركهم أو الزج بهم خلف الركب، وكذلك مسألة الآليات التي تساعد على تركيز الثروة والسلطة على مستوى القمة.

وواصلت اللجنة تحليلها للاستعراضات الوطنية الطوعية. وهي ترى أن الاستعراضات يمكن أن تصبح أدوات أكثر فاعلية لتبادل الدروس المستفادة وتعزيز التعلم المتبادل من خلال إجراء مناقشات أكثر صراحة وتفصيلاً بشأن الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي أن تكون التغطية الموضوعية للاستعراضات الوطنية الطوعية أكثر شمولاً؛ وينبغي ألا يكون الإبلاغ انتقائياً وألا يغفل المجالات الرئيسية، لا سيما بالنظر إلى أن خطة عام ٢٠٣٠ يراد لها أن تكون متكاملة وغير قابلة للتجزئة. وأبرزت اللجنة أيضاً الحاجة إلى مزيد من العمل وتبادل الخبرات في سبيل ترجمة المبدأ الرئيسي المتمثل في عدم ترك أي أحد خلف الركب إلى استراتيجيات وأطر إنمائية.

وأجرت اللجنة تقييماً لحالة تنفيذها للبرنامج المتعدد السنوات لإجراء استعراض شامل للمعايير المتعلقة بفئة أقل البلدان نمواً، الذي سيتم الانتهاء منه خلال الجلسة العامة القادمة للجنة، في عام ٢٠٢٠، بحيث يمكن تطبيق المعايير المنقحة في استعراض الثلاث سنوات الذي سيجري عام ٢٠٢١ لفئة أقل البلدان نمواً.

ولقد استعرضت اللجنة، خلال رصدها للبلدان الجاري رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً أو تلك التي رفعت أسمائها من هذه الفئة، التقدم المحرز على صعيد التنمية في غينيا الاستوائية، التي رفع اسمها من هذه الفئة، وفي أنغولا وفانواتو، الجاري رفع اسميهما منها. ولئن لاحظت اللجنة أنه لا يبدو أن أيّاً من البلدان المذكورة معرض لخطر العودة إلى فئة أقل البلدان نمواً، فإنها أبرزت تعرض فانواتو لهزات اقتصادية وبيئية. كما أنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء استمرار اختلال التوازن بين نصيب الفرد من الدخل ومستوى الأصول البشرية في غينيا الاستوائية، وأنغولا، فضلاً عن التحديات المتعلقة بالاقتصاد الكلي الناجمة عن إفراطهما في الاعتماد على قطاع النفط.

ولاحظت اللجنة أن فئة أقل البلدان نمواً كانت مفيدة في اجتذاب الدعم السياسي لأقل البلدان نمواً، بيد أن حجم المساعدة المباشرة التي اجتذبتها، حتى من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، كان أقل بكثير. ورغم أنّ جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تعترف بفئة أقل البلدان نمواً، فإنها لا توفر جميعاً دعماً دولياً لهذه البلدان بشكل محدد. وتحت اللجنة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على استخدام فئة أقل البلدان نمواً بدرجة أكبر في البرمجة والميزنة وعلى وضع مبادئ توجيهية مشتركة في هذا الصدد. ولاحظت اللجنة أيضاً مع القلق أن معظم كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ليست لديها برامج محددة لدعم الرفع من فئة أقل البلدان نمواً أو آليات لتوفير الدعم التدريجي للبلدان التي هي بصدد الرفع من هذه الفئة. ونتيجة لذلك، قد لا تكون تلك المنظمات قادرة دائماً على دعم الانتقال السلس للبلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفعت أسمائها من القائمة.

وأكدت اللجنة أن العديد من أقل البلدان نمواً يساورها القلق إزاء احتمال رفع أسمائها من تلك الفئة ومن ثم فقدان تدابير الدعم الدولي، وشددت على أن من المهم توفير حوافز للبلدان المؤهلة لرفع أسمائها من تلك الفئة. وقررت اللجنة أنه، في ضوء الحاجة إلى تشجيع الطلب الذي تقوده البلدان على أنواع محددة من تدابير دعم الخروج من هذه الفئة، ينبغي أن ينصب التركيز أولاً على تحسين عملية دعم رفعها من هذه الفئة وتحسين الآليات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، ناقشت اللجنة سلسلة من التوصيات الرامية إلى تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفعت أسمائها من القائمة وقررت تجريبها. ولاحظت اللجنة أن هذه التوصيات تشكل أيضاً أهمية كبرى لمختلف الآليات الحكومية الدولية، من قبيل برنامج العمل الجديد لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٢١-٢٠٣٠.

وتقترح اللجنة استخدام موضوع "توسيع القدرة الإنتاجية من أجل التنمية المستدامة" كإطار تنظيمي لبرنامج العمل الجديد وأن يكون برنامج العمل متوائماً بشكل مفيد مع أهداف التنمية المستدامة. ويوفر الإطار المقترح نهجاً متسقاً ومتكاملاً، وهو يستند إلى خمسة عناصر رئيسية هي: بناء القدرات في مجال الإدارة الإنمائية؛ وإيجاد أوجه تآزر إيجابية بين النتائج الاجتماعية والقدرات الإنتاجية؛ ووضع أطر للاقتصاد الكلي وأطر مالية مناسبة؛ ووضع سياسات صناعية وقطاعية تشجع على الارتقاء بالمستوى التكنولوجي والتحول الهيكلي؛ وتقديم الدعم الدولي المناسب. وتسلط اللجنة الضوء كذلك على أهمية تحقيق الانتقال السلس ودعم البلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً وعلى ضرورة اتخاذ تدابير إضافية لدعم ما تبقى من أقل البلدان نمواً، لا سيما في أفريقيا، لإدماجها بشكل أفضل في الاقتصاد العالمي. وتشدد اللجنة كذلك على أهمية مواصلة النقاش بشأن إعداد إطار الدعم الملزم من أجل بناء القدرة على مواجهة تغير المناخ وغيره من الصدمات البيئية.

المحتويات

الفصل	الصفحة
الأول - المسائل التي يُوجَّه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إليها	٦
الثاني - تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة	٩
الثالث - الاستعراضات الوطنية الطوعية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠	١٢
الرابع - معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في البرنامج المتعدد السنوات لإجراء استعراض شامل للمعايير المتعلقة بأقل البلدان نمواً	١٤
الخامس - رصد التقدم الإنمائي للبلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً والبلدان التي رُفِّعت أَسْمَاؤها من تلك القائمة	١٧
ألف - مقدمة	١٧
باء - البلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً	١٧
جيم - البلدان التي رُفِّعت أَسْمَاؤها من قائمة أقل البلدان نمواً	١٨
السادس - استعراض اعتراف كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بفئة أقل البلدان نمواً واستخدامها لهذه الفئة	٢٠
السابع - تحسين المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً الجاري رفع أسمائها من هذه القائمة وتلك التي رُفِّعت أَسْمَاؤها منها	٢٢
الثامن - المساهمة في الأعمال التحضيرية لبرنامج العمل القادم لصالح أقل البلدان نمواً	٢٦
التاسع - الأعمال المقبلة للجنة السياسات الإنمائية	٢٩
العاشر - تنظيم الدورة	٣٠
المرفقات	
الأول - قائمة المشاركين	٣١
الثاني - جدول الأعمال	٣٣

الفصل الأول

المسائل التي يُوجَّه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إليها

تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة

- ١ - من أجل التصدي لانعدام المساواة في العالم، يتعين إبطال النماذج والعمليات الإنمائية التي تجرد الأشخاص والمجتمعات من قوتها، وتقضي الفئات الأكثر ضعفا وتعمل على تركيز الثروة والسلطة.
- ٢ - وبرغم ما للتكامل الاقتصادي العالمي وللتغير التكنولوجي من أهمية في عملية التنمية، فإنهما غالباً ما يشكّلان مصدرين للإقصاء وعدم المساواة عندما يتواجدان في ظروف سوق غير مقيدة وأطر مؤسسية هزيلة. وقد تمخض نموذج العمل المهيمن، الذي يركز على الزيادة إلى أقصى حد في القيمة المضافة لحاملي الأسهم، عن مستويات غير مقبولة من عدم المساواة ذات أبعاد متعددة، مما أدى بدوره إلى هيمنة الجهات ذات النفوذ على المؤسسات والأنظمة القانونية. وما زالت مساحة التفاوض الجماعي المتاحة للعمال والمزارعين وأبناء الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وقدرتها على الدفاع عن مصالحها آخذة في التقلص. ولئن كانت مزايا النشاط الاقتصادي تتركز على نحو متزايد في أيدي قلة قليلة، فإن التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تتحملها الفئات الأكثر ضعفاً.
- ٣ - والتدهور البيئي، الذي تفاقم بسبب المخاطر المرتبطة بالمناخ، هو من العوامل الإضافية الكامنة وراء عدم تمكين المجتمعات المحلية بسبب تأثيره على سبل العيش والصحة العامة والحصول على التغذية والطاقة والمياه، مما يؤدي إلى النزوح في كثير من الأحيان. ويعمل التدهور البيئي أيضاً على تثبيط الممهم نظراً لأنه يفرض عبئاً إضافياً على موارد أفقر الحكومات، مما يزيد من تقييد قدرتها على المضي قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا يصطدم هذا المزيج من العوامل بمثل العدالة الاجتماعية والإنصاف والاستدامة فحسب، بل يغذي أيضاً النزاع وانعدام الأمن.
- ٤ - ومن أجل إبطال هذه العمليات التي تعوق التمكين، يجب إعادة هيكلة السياسات والنظم والمؤسسات العامة والخاصة استناداً إلى رؤية شاملة تتبناها الجهات صاحبة المصلحة، ومن ثم إعادة توجيه مسار الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، بما في ذلك أنماط الإنتاج والاستهلاك، نحو تحقيق مزيد من الشمول. فالاندماج في النظام الإنتاجي مهم للغاية، لكنه يجب ألا يتم في ظل ظروف مححفة تتسم بتدني الأجور والاستغلال والضعف. ولا بد للنظم الإنتاجية من أن تستند إلى مشاركة جميع الجهات صاحبة المصلحة في تحقيق القيمة وإدارتها وتقاسمها، وأن تصحبها سياسات اجتماعية شاملة. ويتعين توفير ضمانات وإنشاء آليات للمساءلة وإتاحة سبل الوصول الفعلي إلى العدالة لضمان تمكين المجتمعات والأفراد من الدفاع عن مصالحهم.
- ٥ - وعلى من الأشواط المتقدمة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، نجد أن التقدم المحرز في بلوغ أهداف التنمية المستدامة ليس كافياً. فمن أجل تحقيق هذه الأهداف، يلزم إجراء تغيير فوري في المسار، يتم من خلاله الوفاء بالتعهد بعدم ترك أحد خلف الركب، وذلك استناداً إلى مبادئ ومعايير حقوق الإنسان المتفق عليها دولياً؛ ومعالجة العناصر التي تعوق التنفيذ في النظام المتعدد الأطراف؛ وبذل جهود متضافرة من أجل تحسين تعبئة التمويل الوطني والدولي لتحقيق الأهداف؛ وجعل توزيع الموارد والقدرات يجسد مدى الحاجة إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعد المحلية؛ والمشاركة الهادفة على

نطاق واسع في اتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على جميع المستويات، وكذلك في الآليات المتعلقة بمتابعة واستعراض التقدم المحرز في التنفيذ وبالمساءلة، تمشياً مع العمليات الابتكارية للتشاور والمشاركة، التي استحدثت في سياق وضع خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة؛ واستثمار موارد إضافية في تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على إنتاج بياناتها الوطنية لرصد تنفيذ الأهداف.

الاستعراضات الوطنية الطوعية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٦ - استواصل اللجنة تحليل الاستعراضات الوطنية الطوعية استناداً إلى المنهجية المستحدثة في عام ٢٠١٨. ويرد في الفصل الثالث من هذا التقرير موجز النتائج التي تم التوصل إليها حتى الآن. وتوصي اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يدعو الحكومات إلى مواصلة تعزيز عملية الاستعراض وأن تنظر، في معرض قيامها بذلك، في النتائج الواردة في هذا التقرير.

اختيار موضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٧ - توصي اللجنة بأن يركز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من خلال اختياره للمواضيع، دوراته الموضوعية على المسائل العملية التي تحول دون تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتقديم حلول لها.

معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في البرنامج المتعدد السنوات المعني بإجراء استعراض شامل للمعايير المتعلقة بفئة أقل البلدان نمواً

٨ - استعرضت اللجنة حالة تنفيذها لبرنامج العمل المتعدد السنوات (٢٠١٧-٢٠٢٠) المعني بإجراء استعراض شامل للمعايير المتعلقة بفئة أقل البلدان نمواً. وخلصت اللجنة إلى أن فئة أقل البلدان نمواً ومعايير الإدراج فيها مازال تكتسي أهمية بالغة في الفكر الإنمائي الحالي الذي تمثله، في جملة أمور، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. واستعرضت الهيكل الأساسي للمعايير ولقاعدة الرفع من هذه قائمة أقل البلدان نمواً، ووضعت مقترحات لتعزيز تطبيق المعايير في عملية الرفع من القائمة وناقشت إعادة هيكلة معيار تحديد القابلية للتضرر. وخلال السنة الأخيرة من برنامج العمل المتعدد السنوات، ستنتهي اللجنة من تحديد المؤشرات البديلة أو الإضافية التي من شأنها أن تحسن المعايير وتطبيقها.

رصد البلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفِعَت أسمائها من القائمة

٩ - قامت اللجنة برصد التقدم الإنمائي المحرز في غينيا الاستوائية، وأنغولا، وفانواتو. ولاحظت أنه ليس هناك فيما يبدو بلد من هذه البلدان يواجه خطر النكوص إلى فئة أقل البلدان نمواً. وتأسف اللجنة لعدم تلقيها أي تقرير من البلدان المعنية عن إعداد وتنفيذ استراتيجياتها الانتقالية، التي تعتبرها اللجنة عناصر ضرورية لإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وما زالت اللجنة يساورها القلق إزاء عدم التوازن بين الدخل المرتفع نسبياً وانخفاض مستوى الأصول البشرية الملحوظ في غينيا الاستوائية وأنغولا، وكذلك إزاء ارتفاع مستوى قابلية فانواتو للتضرر من الكوارث الطبيعية وتغير المناخ.

استعراض تطبيق كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لفئة أقل البلدان نمواً

١٠ - بناءً على طلب المجلس في قراره ٢٩/٢٠١٧ بشأن تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها التاسعة عشرة، نظرت اللجنة في الطرق التي تنتهجها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تطبيق فئة أقل البلدان نمواً. وترد نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجرتها اللجنة والنتائج التي توصلت إليها في الفصل السادس من هذه الوثيقة.

١١ - ونظرا لمحدودية التغييرات التي طرأت على طريقة تطبيق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لفئة أقل البلدان نموا منذ الاستعراض الأول الذي أجري في عام ٢٠١٧، تشدد اللجنة على أهمية أن تقوم كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بإيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية للفقرات من ٨ إلى ١١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩/٢٠١٧ ومتابعة تلك الفقرات. وتشدد اللجنة على ضرورة أن تضع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مبادئ توجيهية مشتركة على وجه السرعة لتطبيق هذه الفئة بما يضمن إعطاء الأولوية لأقل البلدان نموا في جميع عمليات البرمجة والميزنة، اعترافا بتنوع التحديات التي تواجهها هذه البلدان، ويضمن توفير الدعم اللازم لتسهيل عمليات الانتقال السلس.

تحسين المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نموا الجاري رفع أسمائها قائمة أقل البلدان نموا وتلك التي رُفِعَت أَسْمَاؤها من القائمة

١٢ - قدمت لجنة السياسات الإنمائية عدداً من التوصيات في الفصل السابع من هذا التقرير لتحسين الإطار الداعم للبلدان التي رفعت أَسْمَاؤها من القائمة والجاري رفع أسمائها منها. وستواصل اللجنة، بالتعاون مع البلدان ذات الصلة الجاري رفع أسمائها من القائمة ومع شركاء التنمية والتجارة، تطوير التوصيات وتنفيذها تنفيذا تجريبيا كجزء من برنامج عملها لعام ٢٠١٩ وتقديم تقرير في عام ٢٠٢٠ عن النتائج التي توصلت إليها.

المساهمة في الأعمال التحضيرية لبرنامج العمل القادم لصالح أقل البلدان نموا

١٣ - توصي اللجنة بمواءمة برنامج العمل الجديد لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٢١-٢٠٣٠ بالكامل مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتقتصر أن يستخدم برنامج العمل الجديد مسألة توسيع القدرة الإنتاجية من أجل التنمية المستدامة كإطار تنظيمي لتحقيق الأهداف والعمليات التشاركية الأساسية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يعزز برنامج العمل الوسائل اللازمة لزيادة القدرة على الصمود أمام مواطن الضعف الاقتصادية والبيئية. وينبغي لبرنامج العمل أن يراعي الآثار المترتبة على التغييرات الهامة في تكوين فئة أقل البلدان نمواً على مدى العقد المقبل، وخاصة التركيز الجغرافي لأقل البلدان نمواً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وانتشار حالات النزاع وما بعد النزاع، وأن يتضمن تدابير إضافية تمكن أقل البلدان نمواً المتبقية من الاستفادة بشكل أكثر فعالية من الدعم المحدد المقدم. وينبغي أن يركز البرنامج أيضاً على توفير الدعم للبلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نموا. ويتضمن الفصل الثامن من هذا التقرير ملاحظات أكثر تفصيلاً في هذا الصدد.

الفصل الثاني

تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة

١٤ - نظرت اللجنة، بطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنفيذاً لولايتها، في الموضوع السنوي لدورة المجلس لعام ٢٠١٩. وينبغي أن يُقرأ الفصل التالي هذا بالاقتران مع الفصل الأول بشأن المسائل التي يوجه إليها انتباه المجلس.

الاستضعاف في صميم نظام غير متساو بطبيعته

١٥ - تم، ضمن النظام الاقتصادي الذي هيمن على الاقتصاد العالمي، توجيه التمويل والإنتاج والابتكار نحو تعظيم المكاسب النقدية لقاعدة محدودة من الجهات صاحبة المصلحة، مع تقلص الحيز المتاح لتمثيل الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، مثل العمال والمزارعين والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، ومن دون مراعاة للبيئة. وفي سياق ظروف السوق السائدة غير المقيدة وضعف الأطر المؤسسية، أوجد التكامل العالمي والتغير التكنولوجي، اللذان يمكن أن يشكلوا محركين قويين لتحسين حياة الشعوب، أيضاً مصادر إضافية للإقصاء وعدم المساواة.

١٦ - وفي حلقة مفرغة، أسفرت حالة عدم المساواة الناجمة عن هذا النظام، التي بلغت مستويات غير مقبولة وغير مستدامة، عن تمكين مصالح الجهات النافذة من السيطرة على المؤسسات والهيئات التنظيمية، مما أدى إلى استمرار عجز الكثيرين عن ممارسة حقوقهم وإلى الحد من قدرة الحكومات على تنفيذ السياسات والاستثمارات المباشرة للوفاء بالتزامها المتمثلة في ضمان رفاه الجميع.

١٧ - وأدى ترسيخ المصالح إلى حصول شلل في مواجهة التدهور البيئي والأزمة المناخية اللذين يشكلان عنصري استضعاف أخرى من خلال آثارهما على الصحة والحصول على الغذاء والمياه والطاقة والصرف الصحي وسبل العيش، الناجمة عن ظواهر وكوارث في غاية الحدة وآثار تراكمية طويلة الأمد.

١٨ - ولا تتعارض مسألة عدم المساواة والضعف الاقتصادي والبيئي مع الأفكار المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والإنصاف والاستدامة فحسب، بل تفضي أيضاً إلى اندلاع النزاعات وانعدام الأمن.

١٩ - وهناك حاجة ملحة إلى إحداث تحول مركّز على المساواة والإدماج وحقوق الإنسان والاستدامة، يعالج استضعاف الفئات التي تترك أو يُزجّج بها خلف الركب والآليات التي تمكّن من تركّز الثروة والسلطة في القمّة.

القول بضرورة أن تتخذ الدول إجراءات مبتكرة

٢٠ - شهد دور الدول في ضمان التنمية المستدامة والمنصفة ضعفاً تدريجياً. فحجم التحديات العالمية وطموح خطة عام ٢٠٣٠ والوتيرة السريعة والمستمرة للتغيير الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي والبيئي هي أمور تتطلب رؤية جديدة وتمكينية لدور الدول في تحديد طريقة تفاعل المجالين العام والخاص.

٢١ - وتستطيع هياكل الإدارة الجديدة تشكيل الأسواق وضمان التعاون بين قطاع الأعمال التجارية والقطاع العام على أساس المنفعة المتبادلة من أجل تحقيق نتائج تتماشى مع الأهداف ومنظومة القيم الراسخة في خطة عام ٢٠٣٠. أما الدول فهي تستطيع أن تأخذ بنهج مبتكرة لوضع القواعد وتقرير

السياسات، بما في ذلك ضمن مجالات تصميم النظم الضريبية ووضع نماذج تقديم الخدمات العامة، والسياسات الصناعية، ونظم حقوق الملكية الفكرية، ولا بد لها من الأخذ بتلك النهج.

٢٢ - ويجب أن تعترف الاستراتيجيات الإنمائية والسياسات والأطر القانونية والمؤسسات العامة بعدم المساواة من مستويات حادة وأبعاد متعددة وأن تستجيب لهذه المستويات والأبعاد. وعلى الأرجح، ستسفر السياسات والمؤسسات، المصممة على افتراض وجود مساواة بين الجهات الفاعلة، عن تفاقم أوجه التفاوت إذا ما تم تطبيقها في سياق من التفاوتات المتعددة والحادة.

٢٣ - ولا يوجد نهج واحد يناسب الجميع. إذ لا بد لكل بلد أن يجد تشكيلة السياسات والأنظمة والحوافز والمؤسسات لتلبية احتياجاته الخاصة. ولكن يجب أن تُنزع شرعية نماذج النمو التي تزج بالناس خلف الركب وتزدهر بسبب ضعفهم.

أهمية الإدماج المنتج

٢٤ - يتعلق أحد العناصر الأساسية للشمول بالشروط المعتمدة في إدماج الناس ضمن النظم الإنتاجية. ويزداد الضعف والاستضعاف نتيجة مشاركة الناس في النظم الإنتاجية كعمال في وظائف متدنية الأجور وفي ظروف هشة وغير آمنة، من دون وجود شبكات أمان أو حماية قانونية، أو من خلال الاستهلاك الممول بمستويات غير مستدامة من المديونية. ويبعد العمل غير المدفوع الأجر الناس، ولا سيما النساء، عن أسواق العمل الرسمية. فالحصول على عمل لائق هو أحد أبعاد التمكين وشرطاً أساسياً من شروطه.

٢٥ - وينبغي أن تكون المساواة والإدماج الاجتماعي عنصرين محوريين في استراتيجيات تنمية القدرة الإنتاجية، كما ينبغي أن تكون القدرة الإنتاجية عنصراً محورياً في الاستراتيجيات الهادفة إلى التغلب على مسألة عدم المساواة والاستبعاد. ويجب أن تعترف جميعها بأوجه التفاوت الكبيرة في المهارات والقدرات وفرص الوصول إلى أسواق العمل الرسمية وقياس أوجه التفاوت هذه ومعالجتها؛ وبكيفية جني المداخيل؛ وكيفية مجازاة عوامل الإنتاج وتأثير ذلك في توزيع الدخل. ويجب جمع آليات ما قبل دخول الأسواق، وأثناء التواجد فيها، وبعد الخروج منها للحد بفعالية من أوجه عدم المساواة. وينبغي أيضاً أن تراعي استراتيجيات زيادة القدرة الإنتاجية أوجه التفاوت الكبيرة بين الشركات فيما يتعلق بالقدرات وفرص الحصول على التمويل والتكنولوجيا. وعدم القيام بذلك قد يعني أن الابتكار والتطوير التكنولوجي يمكن أن يحدث مزيداً من الثغرات.

الحماية الاجتماعية الشاملة وآليات المشاركة وممارسة الحقوق بوصفها عناصر أساسية لتحقيق التمكين

٢٦ - يتطلب التمكين توفير حماية اجتماعية شاملة وآليات فعالة لممارسة الحقوق والمشاركة بفعالية. فسياسات الحماية الاجتماعية الشاملة أساسية لحماية الأفراد والأسر المعيشية من آثار الاستضعاف الناجمة عن فقدان فرص العمل وسبل العيش. ويجب أن يتمتع الناس والمجتمعات المحلية بالقدرة على استخدام الوسائل الرسمية استخداماً فعالاً، وفق شروط منصفة، من أجل ضمان ممارسة حقوقهم على المستويين الوطني والمحلي. فإمكانية اللجوء إلى القضاء بفعالية والمشاركة المجدية في القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تستلزمان مزيجاً من القواعد والآليات الرسمية إلى جانب عوامل تمكينية (مهارات ودعم تقني وإمكانية حصول على الخدمات ذات الصلة) تكفل تحلي تلك الفئات التي تترك عادة خلف الركب بالوعي وتمكنها من استخدام تلك الوسائل التي لها حق رسمي فيها. ويمكن أن تساعد نظم الحماية

الاجتماعية على التأكد من أن ممارسة الحقوق والمشاركة في صنع القرارات لا تُقوضها ضرورات تلبية الاحتياجات الأساسية في حالات الأزمات.

وجود نظام قوي متعدد الأطراف عنصر أساسي لضمان التنمية المنصفة والشاملة للجميع

٢٧ - النظام الدولي يتعرض لضغوط في وقت يشهد فيه الالتزام بالمعونة والتجارة وتعددية الأطراف على المستويين المالي والبيئي عالمياً تراجعاً. وعلى الرغم من أن النظام الحالي يحتاج إلى الإصلاح من أجل الاستجابة للمشهد العالمي المتغير، فإنه من المهم الدفاع عن مبدأ تعددية الأطراف، ولا سيما الالتزام بمفهوم المسؤوليات المشتركة والمتباينة في آن واحد المنصوص عليه في خطة عام ٢٠٣٠. وتعددية الأطراف أساسية في الدفاع عن حقوق ومصالح الأشخاص والدول الأكثر فقراً وضعفاً.

٢٨ - وبغية ضمان أن تجري التنمية المستدامة على أساس منفعة متبادلة، يجب أن تصون القواعد والمؤسسات المتعددة الأطراف الحيز السياسي وأن توفر التزاماً بإنشاء نظم ضريبية سليمة. ويجب عليها أيضاً أن تكفل استدامة وإنصاف عمليات الاقتراض والإقراض، واستفادة الناس والبلدان الأشد فقراً من التجارة والتمويل. فالنظام الفعال يستلزم تمثيلاً كافياً للبلدان على جميع مستويات التنمية. ويجب ألا تتناول المساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب التحديات الفورية فحسب، بل أيضاً الاستدامة الاجتماعية والبيئية والمالية الطويلة الأمد وحقوق الإنسان.

تغيير المسار أمر ملحّ لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

٢٩ - تقتضي الضرورة العاجلة حصول تغيير في المسار، بما يتماشى مع المبادئ المبينة أعلاه، بغية الإسراع بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والتأكد من أن التعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب يُنفذ على أساس المبادئ المتفق عليها دولياً ومعايير حقوق الإنسان. وقد شددت اللجنة، خلال الفترة المفضية لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في اجتماع عام ٢٠١٩ للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة برعاية الجمعية العامة، على ضرورة اتخاذ إجراءات متضافرة لحشد مزيد من التمويل الوطني والدولي، وضمان وصول التمويل إلى الجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومات المحلية، المسؤولة عن البت في أهداف التنمية المستدامة. فلا بد من وضع آليات للمشاركة الواسعة والفعالة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على جميع المستويات واستعراض التقدم المحرز، وذلك بالاستفادة من العمليات الابتكارية للتشاور والمشاركة التي استُحدثت عند إعداد خطة عام ٢٠٣٠ وتحديد أهداف التنمية المستدامة. ويجب تحسين إدارة البيانات العالمية، مع أخذ المصادر الجديدة للبيانات في الاعتبار، وتعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية.

٣٠ - وتلاحظ اللجنة أن مؤشرات الغايات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة هي أدوات هامة لوضع السياسات، ولكن يجب أن تفسّر وفقاً لروح خطة عام ٢٠٣٠ ولأهداف التنمية المستدامة. وهناك خطر متمثل في أن التركيز الضيق على المؤشرات قد يؤدي إلى إعادة تفسير الأهداف على نحو لا يعكس المفاهيم الأساسية والروح الكامنة وراء الخطة. وعلى وجه الخصوص، لا تكفي عمليات قياس عدم المساواة التي تبين تركيز الثروة في القمة لإرشاد عملية وضع السياسات من أجل التغلب على عدم المساواة.

الفصل الثالث

الاستعراضات الوطنية الطوعية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٣١ - أجرت اللجنة تحليلاً لما عدده ٤٣ استعراضاً وطنياً طوعياً مقدماً إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٧. وتشكل الاستعراضات عاملاً محورياً في آليات المتابعة والاستعراض لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فهي تشكل من حيث المفهوم آليات مساءلة أمام مواطني البلد، لا فيما بين الدول. وكان الغرض من الدراسة التي أجرتها اللجنة المساهمة في تحسين فعالية الاستعراضات الوطنية الطوعية وتبادل الخبرات بين البلدان.

٣٢ - وحللت اللجنة كيفية تناول البلدان للأهداف الثلاثة المحورية الشاملة ضمن خطة عام ٢٠٣٠، وهي: عدم ترك أي أحد خلف الركب؛ والتكامل بين الأهداف ومعالجة مسألة المقايضات؛ وتناول الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة). وخلصت اللجنة إلى أنه على الرغم من أن جميع الاستعراضات الوطنية الطوعية تقريباً تعترف بالهدف الجوهري المتمثل في عدم ترك أي أحد خلف الركب، فإنه من أصل ٤٣ بلداً خضع للتحليل لم يرق سوى ١٩ بلداً بصياغة استراتيجيات تستهدف التنفيذ. ويبدو أن قدرًا قليلاً من الاهتمام قد أولي للتكامل فيما بين الأهداف وتعزيز أوجه التآزر ومعالجة مسألة المقايضات. وكذلك، تلقى الهدف ١٧ اهتماماً ضئيلاً في الاستعراضات الوطنية الطوعية، وقد تم التركيز في هذا الاهتمام أساساً على تعبئة الموارد المحلية واتساق السياسات داخل الأطر الوطنية. وأول اهتمام أقل للمسائل المتعلقة بالحيز السياسي والقيادة، ونظم تشجيع الاستثمار، والتكنولوجيات السليمة بيئياً.

٣٣ - وتبين هذه النتائج أن المحتوى الموضوعي للاستعراضات الوطنية الطوعية يمكن أن يعزّز بدرجة كبيرة من خلال توفير معلومات أكثر تفصيلاً عن الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون التغطية أكثر شمولاً؛ فلا ينبغي أن يكون الإبلاغ انتقائياً أو أن يغفل مجالات رئيسية، لا سيما بالنظر إلى أنه من المقصود أن تكون خطة عام ٢٠٣٠ غير قابلة للتجزئة ومتكاملة. ويشكل مفهوم عدم ترك أي أحد خلف الركب سمة محورية في خطة عام ٢٠٣٠. لذلك، يجب أن تتجاوز الاستعراضات الوطنية الطوعية نصّ هذا المبدأ، لأنه لن يتحقق من خلال نهج سياسة "العمل المعتاد". ويشير الوضع الراهن للإبلاغ إلى أن غالبية البلدان تركز على الحماية الاجتماعية بوصفها وسيلة لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب، ولا تورد إلا أمثلة قليلة على دور الاقتصاد الكلي والقطاع الإنتاجي والسياسات التكنولوجية. وبالنظر إلى أهمية مجالات السياسات العامة هذه، من شأن تبادل أمثلة ملموسة في هذا الصدد أن يعجل كثيراً بنسق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وإضافة إلى ذلك، لم تشير الاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة إلى أن الأولوية في السياسات الوطنية تعطى إلى أكثر الفئات بعداً عن الركب أو إلى مبدأ عدم الزجّ بأي أحد خلف الركب. ولئن كانت مسألة مشاركة أكثر الفئات ضعفاً في اتخاذ القرارات قد سلّط عليها الضوء في الاستعراضات الوطنية الطوعية بوصفها مسألة بالغة الأهمية، فإن مناقشات قليلة قد دارت بشأن الآليات التشاركية التي يمكن أن تكون فعالة وبشأن كيفية جعلها كذلك.

٣٤ - وبغية تعزيز الشراكة العالمية من أجل خطة عام ٢٠٣٠، تستطيع البلدان أن تعتبر ببلدان أخرى فيما يتعلق بأثر السياسة الداخلية على التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وترى اللجنة أن الاستعراض العالمي وهيكل المتابعة لا ينبغي أن يشمل الاستعراضات الوطنية الطوعية فحسب، بل أيضاً الاستعراضات الطوعية التي تجريها جهات فاعلة رئيسية في المجتمع العالمي بشأن كيفية دعمها للدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٣٥ - وقد عُرضت الدراسة التي أجرتها اللجنة على اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٨. وستواصل اللجنة تحليلها للاستعراضات الوطنية الطوعية. وفي عام ٢٠١٩، سينصب التركيز على عدم ترك أي أحد خلف الركب وعلى الشراكات العالمية والغايات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة في علاقتها بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبموضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بتمكين الناس وضمان الشمول والمساواة.

٣٦ - وترى اللجنة أن الاستعراضات الوطنية الطوعية يمكن أن تصبح أدوات أكثر فعالية لتبادل الدروس المستفادة وتعزيز التعلم المتبادل من خلال إجراء مزيد من المناقشات الصريحة المفصلة بشأن الاستراتيجيات الوطنية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقد أبرز التحليل ضرورة القيام بمزيد من العمل وتقاسم الخبرات في ترجمة المبدأ المركزي المتعلق بعدم ترك أي أحد خلف الركب بفعالية في الاستراتيجيات والأطر الإنمائية.

الفصل الرابع

معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في البرنامج المتعدد السنوات لإجراء استعراض شامل للمعايير المتعلقة بأقل البلدان نمواً

٣٧ - تستعرض اللجنة كل ثلاث سنوات قائمة أقل البلدان نمواً وتوصي بالبلدان التي ينبغي إضافتها إلى القائمة أو رفعها منها. وهي، لهذا الغرض، قد وضعت مجموعة من المعايير كأساس لتوصياتها، فضلاً عن مجموعة من الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه التوصيات. ونقحت اللجنة معاييرها بصورة دورية، تماشياً مع تطور التفكير الإنمائي ومع التغييرات في توافر البيانات^(١). وإضافة إلى ذلك، سلمت الدول الأعضاء، في الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، بأهمية الاستعراضات التي تجريها اللجنة لمعايير الرفع من قائمة البلدان الأقل نمواً وأوصت بأن تكون هذه الاستعراضات شاملة، مع مراعاة جميع جوانب السياق الإنمائي الدولي المتطور، بما في ذلك الخطط ذات الصلة (انظر قرار الجمعية العامة ٢٩٤/٧٠، المرفق، الفقرة ٤٨). وفي عام ٢٠١٧، أنشأت اللجنة برنامج عمل متعدد السنوات لإجراء استعراض شامل للمعايير المتعلقة بأقل البلدان نمواً، سيكتمل في آذار/مارس ٢٠٢٠ لكي يتسنى تطبيق أي تنقيحات للمعايير في استعراض الثلاث سنوات المقبل الذي سيجري في عام ٢٠٢١. وفي الجلسة العامة لعام ٢٠١٩، قيّمت اللجنة الوضع الحالي لبرنامج العمل.

٣٨ - وتعرّف اللجنة أقل البلدان نمواً بأنها بلدان منخفضة الدخل تعاني من أشد العوائق الهيكلية وطأة في مجال التنمية المستدامة. وهي تستخدم ثلاثة معايير لتحديد أقل البلدان نمواً: الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد ومؤشران مركبان يصفان العائقين الهيكليين الرئيسيين، وهما الوضع الصحي والتعليمي المتدني (يُقاس بالدليل القياسي للأصول البشرية) والضعف الشديد في مواجهة الصدمات الاقتصادية والبيئة (يُقاس بمؤشر الضعف الاقتصادي). ولكي يكون البلد مؤهلاً للإدراج، يجب أن يستوفي العتبات المحددة لجميع المعايير في استعراض واحد، أما رفعه من قائمة أقل البلدان نمواً فيستلزم تجاوزه العتبات المحددة للرفع من القائمة بمعايير متعددة وضمن استعراضين متتاليين. ويكون الإدراج في القائمة نافذاً على الفور، ولكن الرفع منها يصبح نافذاً بعد فترة تحضيرية، عادةً ما تمتد على ثلاث سنوات. والتوصيات المتعلقة بالإدراج في القائمة والرفع منها ليست تلقائية - فاللجنة تضع في اعتبارها معلومات إضافية خاصة بالبلد وآراء البلد المعني في الاعتبار. ويجب أن يقرّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي التوصيات وأن تحيط الجمعية العامة علماً بها.

٣٩ - وقد أكدت اللجنة أهمية المعايير المتعلقة بأقل البلدان نمواً ضمن التفكير الإنمائي السائد حالياً الذي يتمثل في جملة أمور منها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع الاعتراف بضرورة إجراء مزيد من التنقيحات. فالتقدم المحرز نحو الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً يدلّ على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأن التغلب على العوائق الهيكلية يقرب البلدان من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن يعتبر الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً مرحلة أساسية، عوضاً عن اعتباره هدفاً إنمائياً مستقلاً، لأن البلدان المرفوعة من القائمة ستواصل مواجهة تحديات صعبة في سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ التحويلية والعالمية. ولا يتطلب التقدم المحرز في تحقيق هذه

(١) آخر مرة نقحت فيها اللجنة المعايير كانت في عام ٢٠١٧ (انظر E/2017.33).

الأهداف الأوسع نطاقاً معالجة العوائق الهيكلية فحسب (مثل العوائق المذكورة في المعايير المتعلقة بأقل البلدان نمواً)، بل يتطلب أيضاً تجاوز الحواجز غير الهيكلية واعتماد إدارة محسّنة وخيارات أفضل في مجال السياسات العامة. وقد خلصت اللجنة إلى أن جميع المؤشرات الواردة في المعايير المتعلقة بأقل البلدان نمواً تقريباً مرتبطة ارتباطاً مباشراً بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وهذا ما يبين إلى حد كبير أن اللجنة قد اعتمدت مفهوماً متعدد الأبعاد للتنمية منذ إنشاء فئة أقل البلدان نمواً، وهي كثيراً ما نفتحت المعايير تماشياً مع التغييرات في التفكير الإنمائي، بما في ذلك ظهور نموذج التنمية المستدامة.

٤٠ - وأكدت اللجنة أيضاً ملائمة الهيكل الأساسي للمعايير المتعلقة بأقل البلدان نمواً، الذي يشمل قاعدة الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً وفق "معياريين من أصل ثلاثة معايير" والاستثناء وفق معيار "الدخل فقط"، وهو ما يتيح للبلدان التي تتمتع بدخل مرتفع كافٍ ومستدام من أن تخرج من القائمة حتى وإن كانت لا تستوفي المعيارين الآخرين. ولأغراض التبسيط، يمكن إلغاء الاستثناء الحالي الذي يسمح بأن تضاف إلى هذه الفئة البلدان التي يقل عدد سكانها عن ٧٥ مليون شخص فقط (رغم أنه يسمح ببقاء أقل البلدان نمواً في القائمة حتى إذا كان عدد سكانها أكبر). ولا يزال رفع البلدان التي تعاني من ضعف شديد أو من ثروة بشرية منخفضة (ولكن غير المشمولة باستثناء الدخل فقط) يجد مبررات له فقط إذا كانت هذه البلدان تولد دخلاً كافياً وقد تجاوزت عائقها الهيكلي الرئيسي الآخر بمهامش كافٍ. وإضافة إلى ذلك، ستكون مطالبة البلدان بأن تفي بالمعايير الثلاثة جميعها لكي ترفع من القائمة بمثابة انتهاك لمبدأ الاتساق الزمني ومعاملة البلدان بإنصاف، وسيحول دون تمكن أقل البلدان نمواً من الخروج من هذه الفئة. وستكون اللجنة قادرة على تقديم تقييم موجز عن الطريقة التي تمكن البلدان من معالجة معوقاتها الهيكلية المتبقية من دون دعم دولي خاص بأقل البلدان نمواً وعن الطريقة التي تمكن المجتمع الدولي من توفير الدعم لها، استناداً إلى التقييم المقترح المتعلق بالرفع من قائمة أقل البلدان نمواً الذي يناقش في الفصل السابع.

٤١ - وقد عقدت اللجنة العزم على تعزيز عملية الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً من خلال إدخال تعديلات على الإجراءات التي تنظم تطبيق المعايير المتعلقة بأقل البلدان نمواً. وهي في هذا الصدد تتطلع إلى إعداد تقييمات الأمم المتحدة التحريية لعملية الرفع من القائمة بالنسبة للبلدان التي ينظر في رفعها، التي ترد تفاصيلها في الفصل السابع. وستدرج اللجنة في التوصيات المقبلة بياناً بشأن ما إذا كانت فترة السنوات الثلاث التحضيرية تتناسب مع قدرات التخطيط والحالة العامة للبلد المعني، أو ما إذا كان البلد في حاجة إلى فترة إضافية تصل إلى سنتين. وفي حالة حدوث كوارث طبيعية كبيرة أو صدمات خارجية أخرى تلحق ضرراً بالبلد الجاري رفع اسمه من القائمة، ستعلن اللجنة رأيها بشأن ضرورة إرجاء الرفع من القائمة، وذلك ضمن رصد العادي للبلدان الجاري رفع أسمائها أو بناء على طلب من رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عند الاقتضاء. وستسمح هذه التعديلات وإنشاء فريق عمل معني بالرفع من القائمة خاص لكل بلد بتحسين دمج عملية صنع القرارات المتعلقة بالرفع من القائمة في التحضيرات على الصعيد القطري. وهي من المتوقع أن تؤدي إلى عملية صنع قرارات تتسم بمزيد الاستنارة والسلاسة وإلى أطر زمنية للرفع من القائمة أقصر بصورة عامة.

٤٢ - وأجرت اللجنة تقييمات أولية للمؤشرات البديلة أو الإضافية الملائمة للإدراج ضمن إطار معايير فئة أقل البلدان نمواً، مع إيلاء اهتمام وثيق للمبادئ المتفق عليها المتعلقة بالمتانة المنهجية وتوافر البيانات، إضافة إلى أهميتها بالنسبة إلى الخطة الدولية، بما في ذلك خطة عام ٢٠٣٠. وشددت على الحاجة إلى

مزيد من العمل بشأن الدليل القياسي للأصول البشرية ومؤشر الضعف الاقتصادي. واتفقت اللجنة على أن المعايير يمكن تحسينها بالفصل بين مواطن الضعف الاقتصادية والبيئية. وبناء على ذلك، يمكن أن يتضمن مؤشر الضعف المنقح مؤشرات فرعية اقتصادية وبيئية. وبسبب القيود المفروضة على البيانات وعدم تجانس أقل البلدان نمواً، لن يتمكن مؤشر الضعف المنقح من استيعاب جميع أوجه الضعف الهيكلية الرئيسية. وبذلك، ستؤدي عمليات تقييم الرفح من القائمة دوراً بالغ الأهمية في تقديم صورة شاملة. وعليه، تطلب اللجنة أن تشمل التقييمات بيانات لمجموعة أوسع من مؤشرات الضعف، تشمل أقل البلدان نمواً وجميع البلدان النامية الأخرى إلى أقصى حد ممكن.

٤٣ - وخلال الفترة المتبقية من تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالاستعراض الشامل، سيواصل أحد الأفرقة الفرعية المخصصة التابعة للجنة تحديد المؤشرات المناسبة للمعايير المنقحة، بسبل منها مواصلة المشاورات مع الخبراء الآخرين. وسيستمر أيضاً في إطلاع الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى صاحبة المصلحة على المستجدات.

الفصل الخامس

رصد التقدم الإنمائي للبلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً والبلدان التي رُفِعَت أسماؤها من تلك القائمة

ألف - مقدمة

٤٤ - اللجنة مكلفة بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧/٢٠١٨ برصد التقدم الإنمائي الذي أحرزته البلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً والبلدان التي رُفِعَت أسماؤها من تلك القائمة، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٢١/٦٧. ويتضمن هذا التقرير حالي أنغولا وفانواتو، اللتين سيُرفع اسم كل منهما من قائمة أقل البلدان نمواً في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٠ تبعاً، وكذلك غينيا الاستوائية التي رُفِعَ اسمها من تلك القائمة في عام ٢٠١٧.

٤٥ - ويمكن الاطلاع في الموقع الشبكي للجنة على تقارير الرصد بمزيد من التفصيل.

باء - البلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً

أنغولا

٤٦ - لاحظت اللجنة أن أنغولا كانت تعتمد اعتماداً كبيراً على قطاع النفط، وأن نموها الاقتصادي كان يتأثر بانخفاض أسعار النفط وبتراجع إنتاجه على الصعيد الدولي. وقد كان نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بطيئاً أو سلبياً خلال السنوات القليلة الماضية، ويُتوقع له أن ينتعش ببطء في غضون العامين المقبلين. ويطرح ارتفاع معدل التضخم وعدم استقرار أسعار الصرف والعجز في الحسابات الجارية والعجز المالي تحديات في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.

٤٧ - ويُقدَّر نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بما يقرب من ثلاثة أضعاف عتبة الدخل المحددة لرفع اسم البلد من قائمة أقل البلدان نمواً التي أُفِرَّت خلال جولة عام ٢٠١٨ من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات (٢٣٠ ١ دولاراً). ومن ناحية أخرى، ما زال معدل الدليل القياسي للأصول البشرية منخفضاً مقارنة ببلدان ذات مستويات دخل مماثلة. ولا يزال معدل مؤشر الضعف الاقتصادي أعلى من عتبة الدخل المحددة لرفع اسم البلد من قائمة أقل البلدان نمواً (انظر الجدول).

٤٨ - ويبلغ مؤشر القدرات الإنتاجية لأنغولا عموماً ٤٣,٣، وهو أدنى من متوسط أقل البلدان نمواً البالغ ٤٥,١ وأدنى بكثير من متوسط البلدان النامية الأخرى البالغ ٥٠,٠ (انظر الجدول). وما يُفسَّر انخفاض معدل مؤشر القدرات الإنتاجية لأنغولا في المقام الأول هو التنويع المحدود للقطاع الخاص.

٤٩ - ولم تبلغ الحكومة بعد عن إحراز تقدم في إعداد استراتيجية الانتقال السلس. وتوصي اللجنة بأن تقوم الحكومة بتوجيه مواردها نحو تحسين الأصول البشرية.

المعايير المستخدمة لتحديد أقل البلدان نموا ومؤشر القدرات الإنتاجية في عام ٢٠١٩: رصد البلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نموا أو البلدان التي رُفعت أسمائها من تلك القائمة

مؤشر	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (بدولارات)	مؤشر الضعف الاقتصادي	الدليل القياسي للتقدم البشري	مؤشر القدرات الإنتاجية
عتبة الدخل المحددة لرفع اسم البلد من قائمة أقل البلدان نموا (استعراض عام ٢٠١٨)	١ ٢٣٠ ≤	٣٢,٠ ≥	٦٦,٠ ≤	لا ينطبق
أنغولا	٣ ٩٤٢	٣٩,٣	٥٥,٩	٤٣,٣
غينيا الاستوائية	٩ ٦٦٥	٢٤,٦	٥٨,١	٤٢,٩
فانواتو	٢ ٩٢٢	٤٤,١	٧٩,٠	٤٧,١

المصدر: أمانة لجنة السياسات الإنمائية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

فانواتو

٥٠ - استقر نصيب الفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي عند نسبة ٣ إلى ٤ في المائة تقريبا في السنة. ومن المتوقع أن يبقى نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عند مستوى أعلى بكثير من عتبة الدخل المحددة لرفع اسم البلد من قائمة أقل البلدان نموا (انظر الجدول).

٥١ - ويتسم معدل الدليل القياسي للأصول البشرية بالاستقرار، وهو في مستوى أعلى بكثير من عتبة الدخل المحددة لرفع اسم البلد من تلك القائمة. ولا يزال البلد عرضة للكوارث الطبيعية والصدمات المناخية إلى حد كبير، ولكنه في الوقت أظهر قدرة ملحوظة على المواجهة خلال الكوارث الطبيعية التي شهدتها الآونة الأخيرة، مثل الانفجارات البركانية التي حدثت في عام ٢٠١٨.

٥٢ - ويتجاوز مؤشر القدرات الإنتاجية متوسط أقل البلدان نموا، والسبب في ذلك يعود أساسا إلى ارتفاع مستوى رأس المال البشري.

٥٣ - ولم تقدّم الحكومة أي تقرير مرحلي عن التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية لاستراتيجية الانتقال السلس. وتقرّر اللجنة أن تقدم الجهات المانحة والجهات الشريكة في التجارة أقصى قدر ممكن من الدعم للبلدان الشديدة الضعف، بما فيها فانواتو، بعد رفع أسمائها من القائمة.

جيم - البلدان التي رُفعت أسمائها من قائمة أقل البلدان نموا

غينيا الاستوائية

٥٤ - غينيا الاستوائية، التي رُفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا في حزيران/يونيه ٢٠١٧، هي ثالث أكبر البلدان المنتجة للنفط في أفريقيا جنوبي الصحراء، بعد نيجيريا وأنغولا. وهي لا تزال تواجه تحديات خطيرة بسبب تراجع إنتاج النفط ومحدودية الاستثمار في التنقيب عن حقول نفط جديدة. وعلى الرغم من أن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لا يزال أعلى بكثير من عتبة الدخل المحددة لرفع اسم البلد من قائمة أقل البلدان نموا (انظر الجدول)، فإنّ الاقتصاد من المتوقع أن يستمر في الانكماش بنسبة ٢ في المائة سنويا خلال السنوات المقبلة.

- ٥٥ - ولم تتحسن الأصول البشرية إلا تحسنا طفيفا منذ العام الماضي، في حين لا تزال قابلية التضرر عند مستوى أدنى من عتبة الدخل المحددة لرفع اسم البلد من قائمة أقل البلدان نموا.
- ٥٦ - أما معدل مؤشر القدرات الإنتاجية فهو عند مستوى أقل بكثير من متوسط أقل البلدان نموا بسبب انخفاض مستويات التنمية فيما يتعلق بالمؤسسات والقطاع الخاص ورأس المال البشري.
- ٥٧ - ولم تقدم غينيا الاستوائية تقريرا مرحليا عن إعداد استراتيجيتها للانتقال السلس أو عن تنفيذ هذه الاستراتيجية. ويساور اللجنة القلق إزاء بطء التقدم المحرز فيما يتعلق برأس المال البشري، في ضوء الموارد التي يتمتع بها البلد. وتحث اللجنة غينيا الاستوائية على تنفيذ استراتيجيات إنمائية لتوجيه مواردها نحو تحسين الأصول البشرية وتعزيز التنوع الاقتصادي.

الفصل السادس

استعراض اعتراف كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بفئة أقل البلدان نمواً واستخدامها لهذه الفئة

٥٨ - بناءً على طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٠١٧/٢٩، نظرت اللجنة في الكيفية التي تطبق بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مفهوم فئة أقل البلدان نمواً. وأُرسلت دراسة استقصائية في عام ٢٠١٩ إلى ٤٧ من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وذلك متابعة للدراسة الاستقصائية لعام ٢٠١٧.

٥٩ - واستعرضت اللجنة نتائج الدراسة الاستقصائية التي أظهرت أن جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تعترف بفئة أقل البلدان نمواً وتسهم في الجهود الإنمائية في العديد من هذه البلدان بدرجات متفاوتة من خلال أنشطتها^(٢). ولاحظت اللجنة، مع ذلك، أنه على غرار ما تبين من الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠١٧، فإن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لا تطبق باستمرار مفهوم فئة أقل البلدان نمواً. ولا يُترجم الاعتراف بهذه الفئة إلى نهج متسق في تطبيق الأولويات وتخصيص اعتمادات الميزانية، وهناك تفاوتات كبيرة في نوع المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً ومستوى هذه المساعدة. ومنذ عام ٢٠١٧، لا يبدو أن هناك أي تغييرات رئيسية قد طرأت على السياسات داخل مؤسسات الأمم المتحدة فيما يتعلق بتطبيق مفهوم هذه الفئة. وكثيراً ما تستند المساعدة إلى سياسات هذه المؤسسات وأولوياتها ومعاييرها التي قد لا تكون لها بالضرورة صلة بالمركز المتعلق بفئة أقل البلدان نمواً.

٦٠ - ولاحظت اللجنة أنه على الرغم من أن فئة أقل البلدان نمواً كثيراً ما تحظى بالأولوية في الأطر الاستراتيجية أو الأولويات البرنامجية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، فإن الاتجاه السائد يكمن على ما يبدو في إيلاء الأولوية لفئة أقل البلدان نمواً بالإضافة إلى غيرها من المجموعات القطرية، مثل البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، أو المجموعات المواضيعية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بولايات هذه المؤسسات، بدلاً من مجرد إيلائها مراعاةً للتحديات الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، هناك القليل من هذه المؤسسات لديه أهداف تتمثل في تخصيص نسب مئوية من ميزانيتها الأساسية لأقل البلدان نمواً أو تخصيص اعتمادات لها في الميزانية. وبعضها لديه مبادئ توجيهية داخلية بشأن كيفية تجسيد الأولوية المعلنة على شكل مخصصات من ميزانياتها العادية أو كيفية إيلاء الأولوية لأقل البلدان نمواً في مشاريعها المتعلقة بتنمية القدرات. وفي هذا الصدد، لاحظت اللجنة مع التقدير وجود آليات وبرامج التمويل المحددة القليلة لفائدة أقل البلدان نمواً واستخدام هذه الآليات والبرامج. وأقرت أيضاً بأنه على الرغم من أن هذه المؤسسات قد لا تمتلك آليات تمويل محددة لفائدة أقل البلدان نمواً، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أنها لا تساعد تلك البلدان. وحثت اللجنة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على استخدام فئة أقل البلدان نمواً في جميع عمليات البرمجة والميزنة، وكررت تأكيد اقتراحها الداعي إلى وضع مبادئ توجيهية مشتركة في هذا الصدد.

(٢) لا يعترف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بفئة أقل البلدان نمواً لأغراض أنشطتهما التنفيذية، ولكنهما يُسهما في الجهود الإنمائية للعديد من أقل البلدان نمواً.

٦١ - ولاحظت اللجنة أن لدى هذه المؤسسات في كثير من الأحيان سياسات خاصة بها لتقديم المساعدة إلى البلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً والبلدان التي رُفعت أسمائها من تلك القائمة، وأن المساعدة غالباً ما تُستعرض على أساس كل حالة على حدة بدلاً من استعراضها على أساس نهج مؤسسي ثابت لإلغاء المزايا الممنوحة لأقل البلدان نمواً على نحو تدريجي وتوفير الدعم للبلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة. واعتبرت اللجنة ذلك مدعاة للقلق لأن العديد من البلدان في طريقها لرفع أسمائها من هذه القائمة. وشددت اللجنة أيضاً على ضرورة أن تستعين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالمعايير التي تُستخدم في تحديد أقل البلدان نمواً (أي نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي والدليل القياسي للأصول البشرية ومؤشر الضعف الاقتصادي) ومؤشراتها الخاصة كجزء من المعايير المتعلقة بتخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية.

الفصل السابع

تحسين المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نموا الجاري رفع أسمائها من هذه القائمة وتلك التي رُفِعَت أسماؤها منها

٦٢ - أكدت اللجنة أن العديد من أقل البلدان نموا يساورها القلق من احتمال رفع أسمائها من هذه القائمة وفقدان تدابير الدعم الدولي. وشددت اللجنة على أهمية توفير حافز لتلك البلدان المؤهلة لرفع أسمائها من هذه القائمة. ولئن كان رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا يشكل معلما رئيسيا في مسيرة التقدم الإنمائي، فإن البلدان التي رُفِعَت أسماؤها من تلك القائمة لا تزال تواجه خطر التعرض للصدمات والتحديات الخارجية التي ينبغي مراعاتها بصورة منهجية لكفالة الانتقال السلس. لذلك، تدعو اللجنة إلى تعزيز أحكام الانتقال السلس وتحسين عملية رفع أسماء البلدان من القائمة وتوطيد الدعم المقدم من كيانات الأمم المتحدة وزيادة تنسيق هذا الدعم، وبذل البلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة والجهات الشريكة لها في التجارة والتنمية لجهود إضافية والقيام بأنشطة مكرسة لبناء القدرات. وشددت اللجنة أيضا على أهمية إيلاء الأولوية على الصعيد السياسي لعملية رفع أسماء البلدان من القائمة. وقد وافقت اللجنة على المقترحات والتوصيات التجريبية التالية لمتابعتها.

تعزيز تدابير الانتقال السلس

٦٣ - ينبغي التعجيل بتنفيذ تدابير الانتقال السلس التي سبق أن اتفق عليها المجتمع الدولي. ومن شأن استمرار الجهات الشريكة في التنمية والتجارة في تقديم دعم بعينه إلى أقل البلدان نموا لفترة محددة من الزمن بعد رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نموا أن يجد بدرجة كبيرة من أوجه عدم اليقين إزاء آثار رفع أسمائها من هذه القائمة. ومن ثم، ينبغي تشجيع الجهات الشريكة التي لم تمنح بعد أحكام الانتقال السلس التي يمكن التنبؤ بها على أن تفعل ذلك، ولا سيما فيما يتعلق بتدابير الدعم المتصلة بالتجارة. وتتطلع اللجنة أيضا إلى إبرام اتفاق بشأن تعزيز الانتقال السلس بتدابير محددة لدعم أقل البلدان نموا منصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

تجريب تقييم رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا

٦٤ - ارتأت اللجنة ضرورة توحيد صوت الأمم المتحدة وتقييمها بشأن رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا. ولا بد من دمج كل من تقييمات الأثر التي تُعَدُّها حاليا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة وموجزات مواطن الضعف التي يُعَدُّها حاليا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في وثيقة موحدة، بصفتها تقييما لعملية رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا، مع الحفاظ على تكامل هذه التقييمات والموجزات ومواطن قوتها، وإثراء تلك الوثيقة بإسهامات من البلدان المعنية لرفع أسمائها من القائمة، ومن أعضاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية برفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا، وفريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات الأخرى ذات الصلة، فضلا عن الجهات الشريكة الثنائية في التنمية والتجارة. وسوف تضع أمانة اللجنة، بتشاور وثيق مع الجهات الشريكة، المخطط العام وتقوم بتنسيق تقييم عملية رفع أسماء البلدان من القائمة وجمع الإسهامات الواردة من الكيانات المعنية لتقديمها إلى اللجنة. وبما أنه المقرر القيام بالاستعراض الذي يجري

كل ثلاث سنوات في عام ٢٠٢١، أوصت اللجنة أيضا بأن يجمع تقييم عملية رفع أسماء البلدان من القائمة بين التقارير الحالية عن بنغلاديش في تقرير واحد وبأن تتولى أمانة اللجنة والأونكتاد وكيانات أخرى تجريب مقترح التقييم المبكر والموحد لرفع اسمي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار من قائمة أقل البلدان نمواً.

الدعم المقدم من الأمم المتحدة

٦٥ - أوصت اللجنة بأن يقوم فريق الأمم المتحدة القطري، بتوجيه من مكتب التنسيق الإنمائي وبقيادة المنسق المقيم (تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٢١/٦٧)، بإنشاء فرقة عمل قطرية معنية بعملية رفع اسم البلد من القائمة عندما يتبين أنّ البلد مؤهل لذلك للمرة الأولى. وينبغي أن تشمل فرقة العمل هذه جميع الجهات الشريكة الرئيسية الثنائية والمتعددة الأطراف في التنمية (بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية) العاملة في البلد، وأن تتلقى الإسهامات من فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التي تنسق الجهود المبذولة على الصعيد الدولي.

٦٦ - ولأحظت اللجنة أنه، في سياق الإصلاح الجاري لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، فإن فرقة الأمم المتحدة القطرية مدعوة إلى تقديم مشورة أفضل وأكثر تكاملاً في مجال السياسات، والتصدي للتحديات البرنامجية وللمسائل العابرة للحدود بقدر أكبر من النجاح، وكفالة تحسين الشفافية وتحقيق نتائج أفضل. ولأحظت اللجنة أنه في إطار الإصلاح، يشكل إطار عمل الأمم المتحدة الجديد للمساعدة الإنمائية وثيقة مركزية قابلة للتعديل لمساعدة جميع البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن جميع كيانات الأمم المتحدة ستُثري هذه الوثيقة.

٦٧ - وأوصت اللجنة بأن ينظم المنسق المقيم، استناداً إلى المشروع الموحد لتقييم عملية رفع أسماء البلدان من القائمة والعمل الذي تُنجزه فرقة العمل المعنية برفع اسم البلد من تلك القائمة، اجتماعاً على المستوى القطري بشأن الدعم المقدم لهذه العملية. وينبغي أن يضم هذا الاجتماع الجهات الشريكة في التنمية وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية برفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً لتوفير معرفة متعمقة بهذه العملية وتيسير التعلم من تجارب البلدان التي رُفعت أسماؤها من تلك القائمة.

٦٨ - وأوصت اللجنة أيضاً بأن تنظم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالشراكة مع مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، جلسة مخصصة لعملية رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً خلال منتدى التعاون الإنمائي أو غيره من المحافل الحكومية الدولية الملائمة، وذلك بغية تمكين البلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة والبلدان التي رُفعت أسماؤها منها في الآونة الأخيرة من عرض خبراتها واحتياجاتها من حيث الدعم، وتمكين الجهات الشريكة في التنمية والتجارة من تسليط الضوء على الجهود التي تبذلها.

التنسيق القطري

٦٩ - أوصت اللجنة بأن تنشئ البلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة جهات لتنسيق هذه العملية على الصعيد القطري، ويُفضّل أن يتولى هذه المهمة كبار المسؤولين الحكوميين الذين يقومون بمهام جهات التنسيق القائمة المعنية ببرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً، وبأن تقدّم تلك البلدان إسهامات في إعداد تقييم عملية رفع الاسم من القائمة، وأن تحدد الدعم اللازم وتنسق عملية التماسه. وأوصت اللجنة أيضاً

بأن يقوم البلد الجاري رفع اسمه من القائمة بعرض التحديات التي تواجهه وتقديم إسهامات في عمل فريق الأمم المتحدة القطري وفرقة العمل المعنية برفع اسم البلد من تلك القائمة، فضلا عن تقديم إسهامات في الاجتماع المتعلق بالدعم المقدم لعملية رفع اسم البلد من القائمة الذي ينظمه الفريق القطري بشأن الإجراءات التي يتعين على الجهات الشريكة في التنمية اتخاذها دعما لهذه العملية.

٧٠ - وأكدت اللجنة مجددا أنه من أجل تيسير إعداد استراتيجية الانتقال وتحديد الإجراءات المرتبطة بها، لا بد للبلد أن ينشئ آلية استشارية مع الجهات الشريكة في التنمية والتجارة التي يمكن أن يدعمها فريق الأمم المتحدة القطري، إذا طلب البلد ذلك، ولا بد لهذه الآلية من أن تُدمج مع سائر العمليات والمبادرات الاستشارية ذات الصلة القائمة بين البلد الجاري رفع اسمه من القائمة والجهات الشريكة له في التنمية.

إشراك الجهات الشريكة في التنمية والتجارة

٧١ - أكدت اللجنة ضرورة مشاركة الجهات الشريكة الثنائية والمتعددة الأطراف في التنمية (بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية) بنشاط في الآلية الاستشارية. وفي هذه الآلية، ينبغي للجهات الشريكة ألا تنفق على الالتزامات المالية، بما فيها التمويل بشروط مُيسّرة، فحسب، بل أيضا على أنسب طرائق وأدوات التعاون لكل مرحلة من مراحل عملية رفع اسم البلد من القائمة. وينبغي أن تتواءم الآلية بشكل وثيق مع عمليات الأمم المتحدة.

٧٢ - وأوصت اللجنة بأن تقوم لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتصميم مجموعة أدوات لدعم أقل البلدان نموا الجاري رفع أسمائها من هذه القائمة وتلك التي رُفعت أسماؤها منها. وبما أن أقل البلدان نموا تستفيد أيضا من تعاون البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإنه من الممكن أيضا وضع عملية ملائمة للتشاور والمشاركة من أجل إشراك تلك البلدان في تصميم مجموعة الأدوات.

٧٣ - وأوصت اللجنة بأن تبدأ مناقشات تدابير التجارة بين البلد الذي يجري رفع اسمه من القائمة والجهات الشريكة له في التجارة فورا بعد تأهل البلد أولا لرفع اسمه من القائمة، وبأن تنظر الجهات الشريكة في التجارة كذلك في إيجاد حلول بديلة بشأن النفاذ إلى الأسواق خلال الفترة التي تلي رفع اسم البلد من القائمة، من قبيل اتفاقات التجارة الحرة وترتيبات النفاذ التفضيلي إلى الأسواق غير المتعلقة تحديدا بأقل البلدان نموا.

٧٤ - وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩ و ٢٢١/٦٧، تشدد اللجنة على أهمية تمديد العمل بتدابير المعاملة الخاصة والتفضيلية القائمة وبالإعفاءات المتاحة لأقل البلدان نموا في إطار مختلف اتفاقات منظمة التجارة العالمية وذلك لفائدة أي بلد رُفع اسمه من القائمة لفترة تتناسب مع حالته الإنمائية. وفي هذا الصدد، تأمل اللجنة في أن يتفق المؤتمر الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقده في عام ٢٠٢٠، على التدابير الرامية إلى معالجة فقدان المعاملة الخاصة والتفضيلية الممنوحة للبلدان التي رُفعت أسماؤها من قائمة أقل البلدان نموا.

٧٥ - وأكدت اللجنة مجددا أهمية قيام الجهات الشريكة في التنمية، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٢١/٦٧، بإدراج جميع المؤشرات الثلاثة الخاصة بأقل البلدان نموا (أي نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي والدليل القياسي للأصول البشرية ومؤشر الضعف الاقتصادي) باعتبارها جزءا من المعايير المستخدمة في تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية.

الأعمال المخصصة لبناء القدرات

٧٦ - أوصت اللجنة بالاضطلاع بأعمال في مجال تنمية القدرات دعما للبلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نموا والبلدان التي رُفِعَت أَسْمَاؤُهَا من تلك القائمة. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة إلى أمانتها، في إطار أنشطتها في مجال تنمية القدرات، وبتعاون وثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، أن تدارس إنشاء مرفق معني بدعم عملية رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا. وسيكون الهدف من هذا المرفق المساعدة في الحصول على الدعم الذي تطلبه البلدان الجاري رفع أسمائها من القائمة من أجل معالجة فقدان تدابير الدعم المحددة المتاحة لأقل البلدان نموا، وإسداء مشورة محددة في مجال السياسات لتلك البلدان. وينبغي للدعم المقدم في مجال بناء القدرات أن يساعد أيضا على إرشاد الجهات الشريكة في التنمية بشأن أفضل السبل الكفيلة بمساعدة البلدان في أعقاب رفع أسمائها من القائمة.

آفاق المستقبل

٧٧ - لاحظت اللجنة أن التوصيات التجريبية تكتسي أيضا أهمية بالغة في الأعمال التحضيرية لبرنامج العمل الجديد لصالح أقل البلدان نموا للفترة ٢٠٢١-٢٠٣٠، التي يتناولها الفصل الثامن من هذا التقرير.

٧٨ - وقد قررت اللجنة إنشاء فريق فرعي معني بتقديم الدعم للبلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نموا والبلدان التي رُفِعَت أَسْمَاؤُهَا من تلك القائمة، لمواصلة مناقشة واستعراض نتائج التوصيات التجريبية وإدراجها كجزء من برنامج عمل اللجنة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠.

الفصل الثامن

المساهمة في الأعمال التحضيرية لبرنامج العمل القادم لصالح أقل البلدان نموا

٧٩ - تشدد اللجنة على أهمية برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٢١-٢٠٣٠ في ضمان عدم ترك أقل البلدان نموا تتخلف عن الركب. فبرنامج العمل يجب أن يظهر الاتجاهات الرئيسية الأخيرة ذات الصلة بفئة أقل البلدان نموا، بما في ذلك تطور التكوين المقبل لهذه الفئة نتيجة للحالات المقبلة للخروج منها وظهور خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بوصفها الإطار الشامل للتنمية العالمية. وتنضاف إلى هذه الاتجاهات التوقعات الاقتصادية العالمية غير المؤكدة، والاتجاه نحو النزعة الحمائية وزيادة معارضة تعددية الأطراف بوصفها إطارا للتصدي للتحديات العالمية التي لا تزال تهدد بتقويض التقدم الإنمائي المحرز في أقل البلدان نموا.

إدماج أهداف التنمية المستدامة

٨٠ - ترى اللجنة أن برنامج العمل الجديد ينبغي أن يكون متسقاً مع أهداف التنمية المستدامة التي هي أهداف ذات طابع عالمي. ويشترك برنامج العمل الحالي لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ وخطة عام ٢٠٣٠ في العديد من المبادئ والأهداف والغايات. ومن ثم، فإن التقدم المحرز نحو الخروج من فئة أقل البلدان نموا، والتقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة يعزز كل منهما الآخر. وينبغي أن يُدمج مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب، وهو مبدأ أساسي في خطة عام ٢٠٣٠، في برنامج العمل الجديد. وهذا، في الواقع، يعني أن المجالات ذات الأولوية والغايات وخطط العمل المرتبطة ببرنامج العمل الجديد يجب أن تراعي الجوانب الجنسانية والسن والعرق والأصل الإثني والإعاقة والموقع الجغرافي وغيرها من العوامل المتصلة بالسياق التي يحتمل أن تسهم في حدوث التهميش داخل بلد معين.

٨١ - ويتطلب برنامج العمل الجديد آلية قوية للرصد والاستعراض، ولكن ينبغي له أن يتجنب الازدواجية والإفراط في أعباء الإبلاغ الملقاة على عاتق البلدان. لذلك، هناك حاجة إلى الاستفادة من الآليات القائمة لاستعراض الأهداف الإنمائية المستدامة، بما في ذلك الاستعراضات الوطنية الطوعية. ولا يزال توافر البيانات يمثل مسألة بالغة الأهمية في هذا الصدد. وبناء على ذلك، ينبغي أن يتضمن برنامج العمل الجديد التركيز على بناء القدرات على جمع البيانات المصنفة وتجهيزها وتحليلها. وينبغي أن يعزز المساءلة المتبادلة والمحلية، بسبل منها وضع أحكام تنص على الإشراك الفعال للمجتمع المدني وغيره من الجهات الفاعلة من غير الدول.

تنظيم برنامج العمل حول توسيع القدرة الإنتاجية من أجل التنمية المستدامة

٨٢ - يُعزى الافتقار إلى إحراز القدر الكافي من التقدم الإنمائي في كثير من أقل البلدان نموا إلى قدرتها الإنتاجية المحدودة، مما يحول بينها وبين المرور بتحول هيكل دينامي لاقتصاداتها. ويؤدي توسيع القدرات الإنتاجية إلى تمكين البلدان من إنتاج مجموعة متزايدة من السلع والخدمات ذات القيمة المضافة الأعلى، مما يوفر فرص عمل لائقة ومنتجة ويتيح للبلدان النهوض بقاعدة المهارات وتحسين قدراتها التكنولوجية. وعلى الرغم من أن برنامج العمل الحالي يدرج القدرات الإنتاجية في القائمة بوصفها أول المجالات الثمانية ذات الأولوية، فإن نهج القائمة الذي يتبعه برنامج العمل يخفق في الاستفادة من الروابط المتأصلة بين

السياسات ومختلف المجالات ذات الأولوية. ويوفر عمل اللجنة على توسيع القدرات الإنتاجية من أجل التنمية المستدامة إطارا متكاملًا يقترن بأساس مفاهيمي سليم (انظر E/2016/33 و E/2017/33).

٨٣ - ويستخدم هذا الإطار تعريفًا واسعًا للقدرات الإنتاجية يشمل الموارد الإنتاجية والقدرة على أداء الأعمال الحرة والقدرات المؤسسية والروابط الإنتاجية^(٣). وهو يركز على توسيع القدرات الإنتاجية ويسلط الضوء على دورها الرئيسي في إحراز تقدم على نطاق أوسع نحو تحقيق التنمية المستدامة. ويحدد أربعة عناصر رئيسية على الصعيد المحلي هي: (أ) بناء قدرات إدارة التنمية؛ و (ب) خلق أوجه تآزر إيجابية بين النتائج الاجتماعية والقدرات الإنتاجية؛ و (ج) إنشاء أطر مواتية وأطر اقتصادية كلية وأطر مالية؛ و (د) وضع سياسات صناعية وقطاعية تشجع على الارتقاء بالمستوى التكنولوجي والتحول الهيكلي (إضافة إلى أنّ الرقمنة وخفض انبعاثات الكربون يوفران فرصا جديدة، والقطاع الزراعي يحتاج إلى اهتمام خاص في العديد من أقل البلدان نمواً). ويسلط الإطار الضوء على الحاجة إلى الدعم الدولي باعتباره عنصرا رئيسيا خامسا. وهذا لا يشمل التدابير الرامية إلى دعم إدماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي عن طريق توفير الوصول بشروط تفاضلية إلى الأسواق وتخفيف القيود المفروضة على جانب العرض من خلال مبادرة المعونة من أجل التجارة فحسب، بل يشمل أيضا التدابير الرامية إلى تيسير نقل التكنولوجيا والمعارف والحصول عليها، المجسدة وغير المجسدة على حد سواء، من أجل بناء القدرة على الصمود ودعم القطاعات الاجتماعية.

٨٤ - ومن شأن هذا الإطار أن يضمن الاتساق بين السياسات الكلية والقطاعية، وكذلك بين السياسات والأهداف والغايات المراد تحقيقها، مع العمل أيضا على تعزيز إدماج برنامج العمل في خطة عام ٢٠٣٠. ومن شأنه أيضا أن يسهل تحديد الثغرات وتصميم السياسات المحلية وتقاسم الدعم الدولي وفقا لذلك. وستواصل اللجنة عملها بشأن هذه المسألة من خلال مواصلة استكشاف الطريقة التي يمكن اتباعها لتنظيم برنامج جديد حول توسيع القدرات الإنتاجية من أجل التنمية المستدامة.

بيان ودعم الخروج من فئة أقل البلدان نموا

٨٥ - لاحظت اللجنة أن الهدف الشامل لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ المتمثل في تمكين نصف أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الأهلية لرفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠ لن يتحقق؛ ففي آخر استعراض من الاستعراضات التي تجرى كل ثلاث سنوات، في عام ٢٠١٨، لم يستوف سوى ١٢ بلداً من أقل البلدان نمواً المعايير اللازمة لرفع أسمائها من هذه الفئة مرة واحدة على الأقل، وُرفِع من هذه الفئة اسما بلدين منذ عام ٢٠١١. ومع ذلك، فقد ساعد هذا الهدف على وضع مسألة الخروج من هذه الفئة في صدارة المناقشة السياسية الدولية. ويمكن وضع هدف واقعي ولكن طموح للعقد المقبل يتمثل في ضمان أن يصبح عدد إضافي يبلغ ثلث أقل البلدان نمواً المتبقية مؤهلا للمرة الأولى. ولما كان التقدم المحرز خلال العقد الحالي يتركز في آسيا والمحيط الهادئ، فإن تحقيق الهدف الجديد المتعلق بالخروج من هذه الفئة يستلزم بذل جهود إضافية، بما في ذلك التركيز على البلدان الأفريقية.

٨٦ - ولاحظت اللجنة أنه على الرغم من أنّ البعض من أقل البلدان نمواً يتبنى فعليا فكرة الخروج من هذه الفئة، فإنّ البعض الآخر يشعر بالقلق إزاء هذه الفكرة، وذلك غالبا بسبب عدم التيقن

(٣) انظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.06.II.D.9).

من آثارها والخوف من فقدان الدعم الدولي. وترى اللجنة أن الخروج من هذه الفئة يجب أن ينظر إليه على أنه إنجاز مهم في التقدم الإنمائي، وليس بوصفه تهديدا. ولا يقتضي تغيير الخطاب المتعلق بالخروج من هذه الفئة اتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي فحسب، بل يستلزم أيضا تعزيز عملية الخروج من هذه الفئة وتحقيق الانتقال السلس من خلال توخي الحذر في الإلغاء التدريجي للمخططات القائمة ووضع تدابير مخصصة لدعم الخروج من هذه الفئة. وفي هذا الصدد، تسلط اللجنة الضوء على مقترحاتها المفصلة في الفصل السابع من هذا التقرير.

٨٧ - وعلى الرغم من أهمية الانتقال السلس ودعم الخروج من هذه الفئة في جميع المجالات، فإن فرص الوصول بشروط تفاضلية إلى الأسواق تتطلب اهتماما خاصا، إذ أن توفير إمكانية الوصول دون فرض رسوم جمركية أو حصص لأقل البلدان نموا ظل عاملا رئيسيا في دعم التقدم الإنمائي في عدد من البلدان التي تستوفي بالفعل المعايير اللازمة لرفع أسمائها من هذه الفئة. واستنادا إلى البيانات المتاحة، فإن ٣٠ بليون دولار من بين ٣٦ بليون دولار، التي هي قيمة السلع التي يستوردها الشركاء في التنمية ضمن إطار خطط الإعفاء من الرسوم الجمركية أو الحصص الخاصة بأقل البلدان نموا، منشؤها في بلدان يتوقع لها أن ترفع أسمائها من هذه الفئة خلال العقد المقبل. ويؤكد انخفاض مستوى استفادة باقي أقل البلدان نموا من الوصول بشروط تفاضلية إلى الأسواق على ضرورة قيام هذه البلدان ببناء القدرات الإنتاجية وتحسين الاندماج في الاقتصاد العالمي.

معالجة أوجه الضعف

٨٨ - كررت اللجنة الإعراب عن قلقها من أن معظم أقل البلدان نموا، بما فيها البلدان الجاري رفع أسمائها من هذه الفئة، لا تزال شديدة التأثر بالصدمات الاقتصادية والبيئية، بما في ذلك تلك المرتبطة بتغير المناخ. ولذلك، فإن اللجنة تحث المجتمع الدولي على وضع إطار ملائم للدعم من أجل بناء القدرة على الصمود في التصدي لأوجه الضعف. ولا ينبغي أن تعكس المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع التهديدات المتزايدة التي يشكلها تغير المناخ والصدمات الأخرى فحسب، بل أيضا ما يواجهه العديد من أقل البلدان نموا، بما فيها أقل البلدان نموا السابقة والعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، من احتمالات التعرض بشدة للمخاطر.

٨٩ - وأبرزت اللجنة أهمية كفاءة فعالية استفادة أقل البلدان نموا من التمويل البيئي والمناخي لمعالجة أوجه الضعف الخاصة بكل بلد. فمحدودية القدرة المؤسسية لدى العديد من أقل البلدان نموا تجعل من الصعب على العديد منها أن تستفيد من التمويل، مما يعني ضرورة تبسيط الإجراءات. وكررت اللجنة أيضا اقتراحها الداعي إلى استخدام مؤشر الضعف الاقتصادي و/أو غيره من المعايير الملائمة لتخصيص تدفقات التعاون الإنمائي التي تعمل على معالجة أوجه الضعف. ومن شأن هذا الاقتراح، الذي يتماشى مع قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢١، أن يحرص على ألا يؤدي رفع أسماء البلدان من فئة أقل البلدان نموا إلى حدوث تغييرات مفاجئة في الدعم الدولي.

الفصل التاسع

الأعمال المقبلة للجنة السياسات الإنمائية

- ٩٠ - ستواصل اللجنة مواصلة برنامج عملها مع الحاجات والأولويات التي يقرّها المجلس، بغية المساهمة بفعالية في مداولاته ومساعدته في أداء وظائفه.
- ٩١ - وستعالج اللجنة الموضوع الرئيسي لدورة عام ٢٠٢٠ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى في إطار برنامج عمل اللجنة متعدد السنوات بشأن أزمة تعددية الأطراف ومستقبل السياسة الإنمائية. وفي الوقت نفسه، ستواصل اللجنة البحث والتحليل بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية بوصفها إحدى السمات الرئيسية للمناقشات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وكذلك بشأن القدرات الإنتاجية بوصفها مساهمة في برنامج العمل الجديد لصالح أقل البلدان نمواً.
- ٩٢ - وستواصل اللجنة عملها المتعلق بالاستعراض الشامل للمعايير الخاصة بأقل البلدان نمواً، على النحو المبين في تقريرها المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٧ (E/2017/33)، وتجريب التوصيات المقدمة بشأن تحسين المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفعت أَسْمَاؤها منها.
- ٩٣ - ووفقاً لأحكام قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠/٢٠١٣ وقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢١، سترصد اللجنة أيضاً التقدم الإنمائي للبلدان التالية الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفعت أَسْمَاؤها منها، وهي: أنغولا وبوتان وجزر سليمان وسان تومي وبرينسيبي وغينيا الاستوائية وفانواتو.

الفصل العاشر

تنظيم الدورة

٩٤ - عقدت اللجنة دورتها الحادية العشرين في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١١ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩. وحضر الدورة ثلاثة وعشرون عضواً من أعضاء اللجنة (بمن فيهم عضو واحد عن طريق التداول بالفيديو)، وكذلك مراقبون من عدة مؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذا التقرير.

٩٥ - وقّدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة الخدمات الفنية للدورة. وفي أعقاب جلسة إعلامية عقدت في صباح ١١ آذار/مارس، افتتح رئيس اللجنة الدورة ورحب بالمشاركين. ثم أدلت رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ببيانين أمام اللجنة. ويمكن الاطلاع على فحوى البيانين في الموقع الشبكي التالي: <https://www.un.org/development/desa/dpad/publication/cdp-plenary-2019/>.

٩٦ - ويرد جدول أعمال الدورة الحادية والعشرين في المرفق الثاني لهذا التقرير.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

١ - حضر الدورة أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم:

أدريانا عبد النور

ديابريا بهاتاشاريا

وينفريد بيانيما

ها - جون تشانغ

ديان إلسون

مارك فلوريبي

ساكيكو فوكودا - بار (نائبة الرئيسة)

كيفن غالاغر

أرونابها غوش

سين غونغ

رشيد حسن

غيرتريدا ماريا هارتزنبرغ

ستيفان كلازن (عن طريق الفيديو)

ماريانا ماتسوكاتو

جاكلين موسييتوا

كيث نورس (المقرر)

خوسيه أنطونيو أوكامبو غافيريا (الرئيس)

ليتيشيا ميرينو بيريز

ميغ تايلور

تافير تيسفاشيو

كوري أودوفيتشكي

رولف فون دير هوفن

ناتاليا فوشكوف

٢ - كانت الكيانات التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية ممثلة في الدورة:

أمانة الكومنولث

مكتب التنسيق الإنمائي

الإطار المتكامل المعزز

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

المرفق الثاني

جدول الأعمال

- ١ - جلسة إعلامية.
- ٢ - الجلسة الافتتاحية.
- ٣ - تمكين الناس من بناء مجتمعات متساوية وشاملة.
- ٤ - "عقد يوشك أن ينقضي" على خطة عام ٢٠٣٠: مساهمات لجنة السياسات الإنمائية قبل عام ٢٠٢٠.
- ٥ - مستقبل السياسات الإنمائية في ظل تغير السياق المتعدد الأطراف.
- ٦ - خطة بحوث لجنة السياسات الإنمائية.
- ٧ - معلومات محدثة عن المسائل المتعلقة بأقل البلدان نمواً.
- ٨ - برنامج العمل القادم لصالح أقل البلدان نمواً.
- ٩ - دعم البلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً وتلك التي رفعت أسمائها من القائمة.
- ١٠ - تقييم الأثر مبكراً في بنغلاديش.
- ١١ - الاستعراض الشامل لمعايير فئة أقل البلدان نمواً.
- ١٢ - فعالية وأثر لجنة السياسات الإنمائية.
- ١٣ - تحديد برنامج عمل لجنة السياسات الإنمائية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠.
- ١٤ - اعتماد تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن أعمال دورتها الحادية والعشرين.



الرجاء إعادة استعمال الورق

250419 250419 19-04947 (A)

